مؤسسة ضمير للحقوق والحريات

D.H.R

DAMEER FOUNDATION FOR HUMAN RIGHTS

التقرير السنوي

لمؤسسة ضمير للحقوق والحريات

2022

محتوى التقرير

المقدمة
السياق العام
المنهجية في إعداد التقرير

أطراف النزاع بشبوة

قوات تابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا	٤
قوات تابعة للتحالف العربي	٤
مسلحي جماعة أنصار الله الحوثيين	٤
المقاومة الجنوبية التابعة للمجلس الانتقالي	٥
مسلحي تنظيم القاعدة	٥

أبرز الانتهاكات لحقوق الإنسان والحقوق الإنساني الدولي

الهجمات الجوية	٥
الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري	٥
الضربات الجوية والطيران المسير	٦
القصف الصاروخي والمقذوفات والرصاص الحي	٧
الألغام الأرضية والمقذوفات مخلفات الحرب	٩
قصف الأعيان المدنية والمنع من الوصول	٩
العنف القائم على النوع الاجتماعي	١٠
الانتهاكات بحق النساء والأطفال	١٠
السجون غير الرسمية	١٠
تجنيد وعمالة الاطفال	١١
النازحين	١١
مهاجرين وطالبي اللجوء	١١
التضييق على حرية التعبير	

الإطار القانوني	١٢
التوصيات والاقتراحات	١٣
معلومات عن مؤسسة ضمير للحقوق والحريات	١٥

المقدمة

استمر جميع أطراف النزاع باليمن في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لعدم وجود آليات للمساءلة والعقاب وضمان عدم الإفلات من العقاب فقد استمر كل من التحالف العربي وقوات الحوثيين وقوات الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا وقوات العمالقة ودفاع شبوة المدعومة من التحالف وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي في ارتكاب انتهاكات بمحافظة شبوة خلال العام ٢٠٢٢.

تغير مسار النزاع المسلح في شبوة في السنتين الاخيرة في سبتمبر ٢٠٢١ بدأ بتغيير مسار النزاع المسلح بمحافظة شبوة عندما سيطر الحوثيون على مناطق جديدة بمديريات بيحان وعسيلان وعين غرب العاصمة عتق وفي نهاية العام ٢٠٢١ شهدت هذه المناطق نزوح جماعي لما يقارب (٤٠٠) اسرة وفقا لتقارير المنظمة الدولية للهجرة[1] مما ضاعف من الأعباء على السكان المدنيين بشبوة. وفي يناير من العام ٢٠٢٢ سيطرت قوات العمالقة ودفاع شبوة على مديريات بيحان الثلاث بيحان العلياء وعسيلان وعين حتى مديرية حريب بمحافظة مأرب وتم انسحاب قوات أنصار الله الحوثيين إلى الجبال المطلة على حريب وبيحان في مديريات ناطع ونعمان التابعة لمحافظة البيضاء.

ثم تغير مسار النزاع في ٦ أغسطس ٢٠٢٢ بالعاصمة عتق حيث تمت مواجهات مسلحة استخدم فيها طرفي النزاع من قوات الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا وقوات العمالقة ودفاع شبوة المدعومة من التحالف بمساندة كتائب المقاومة الجنوبية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي استخدمت الأطراف مختلف الأسلحة الثقيلة بما فيها الدبابات والمدفعية وقذائف الهاون وتحليق الطيران المسير في الأحياء السكنية بالعاصمة عتق قتل واصيب في هذا النزاع ضحايا مدنيين بما فيهم الأطفال والنساء كما تأثرت منازل وأعيان مدنية ودور للعبادة بسقوط مقذوفات عليها في انتهاك للقانون الدولي الانساني وحقوق الانسان وقد تأثر المدنيين بنتائج هذا النزاع وبما خلفته الحرب من ضحايا مدنيين. حيث تم توثيق مقتل ٧ أطفال واصابة ١٢ طفلا خلال العام ٢٠٢٢ في محافظة شبوة وتم توثيق مقتل واصابة ٦٠ من المدنيين قصف طيران وصواريخ كاتيوشا ومقذوفات على ٣٥ منزل بما فيها ٣ مساجد ومدرسة للتعليم الأساسي وخزان للمياه ومستشفيات والتي يحميها القانون الإنساني الدولي وتم توثيق اقتحام ونهب ٢٥ منزل بمديرية عسيلان وبيحان واعتقال ٣١ مدنيا اشترك أطراف النزاع في هذه الانتهاكات خلال المدة الزمنية من يناير وحتى ديسمبر ٢٠٢٢.

إن تكرار هذه الانتهاكات بحق المدنيين يؤكد عدم اتخاذ أطراف النزاع أي تدابير لحماية المدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي وهذا ما يدعو للعمل لتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات للمسألة وعدم الإفلات من العقاب وفقا للآليات الدولية التي تضمن محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات من الأطراف المحلية أو الأطراف الخارجية التي تقوم بهذه الانتهاكات واذ ندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية منح الاولوية وبصورة عاجله لتشكيل آلية مساءلة جنائية دولية لجمع الادلة وحفظها وتحليلها واعداد ملفات القضايا والتواصل مع ضحايا الانتهاكات والجرائم الخطيرة بمافي ذلك الضحايا من الاطفال والنساء والاختفاء القسري والقصف للاهداف المدنية تمهيدا لمحاسبة الجناة.

السياق العام

الشرعية والمجلس الانتقالي في أغسطس ٢٠١٩ ثم الصراع الأخير بين قوات الجيش والأمن الخاص التابع لوزارة الدفاع و الداخلية بحكومة الشرعية وقوات العمالقة ودفاع شبوة المدعومة من قبل التحالف العربي والتي انتهت بسيطرة قوات العمالقة ودفاع شبوة المدعومة من التحالف العربي على محافظة شبوة التي تتكون من ١٧ مديرية تتوزع على مساحة جغرافيه لأكثر من ٤٢ ألف كيلومتر مربع (٢) وتتوزع المديريات ما بين تضاريس جبلية صحراوية وساحلية يبلغ عدد السكان أكثر من نصف مليون نسمة وعاصمتها عتق ويعمل السكان بحرف مختلفة منها الزراعة .وصيد الأسماك وكثير من السكان يعتمد على تحويلات المغتربين

إن هذه النزاعات والصراعات التي تعاقبت على محافظة شبوة تركت آثار سلبية على المدنيين وضع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية للمدنيين وخاصة النساء والأطفال وهم من الفئات الأضعف بالمجتمع وازدادت معدلات النزوح الى مناطق . اكثر امنا في شبوة بحسب تقارير الوحدة التنفيذية لادارة مخيمات النازحين

يتضمن هذا التقرير عدد من المحاور التي تم الحديث عنها والتي تتضمن الآتي: منهجية إعداد التقرير وأطراف النزاع وآثار النزاع على المدنيين وتغيير مسار النزاع .وحقوق الإنسان وأبرز الانتهاكات والتوصيات والختام

المنهجية في إعداد التقرير

تم إعداد هذا التقرير عن طريق استخدام معلومات أولية مباشرة وثانوية مع مراعاة اختلاف المناطق المختلفة في شبوة ومبدا الحماية والنوع الاجتماعي. الفترة الزمنية لجمع المعلومات كانت ما بين يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٢. استخدمت أدوات منهجية مختلفة لجمع المعلومات الأولية منها النزول الميداني ومقابلات فردية مع أقارب الضحايا معتقلين مفرج عنهم أو جماعية مع وجهاء وشخصيات اجتماعية من المجتمع المحلي. أجريت مقابلات ايضا مع صحفيين واعلاميين وتقارير من وسائل التواصل الاجتماعي كما اعتمد تقارير إخبارية وتحقيقات صحفية عن أحداث .النزاع بشبوة

أطراف النزاع بشبوة

منذ يناير 2022 تتواجد بمحافظة شبـــوة اطراف النزاع وتتواجد داخل محافظة شبوة بقوات ومواقع عسكرية وهذه الأطــراف هي :

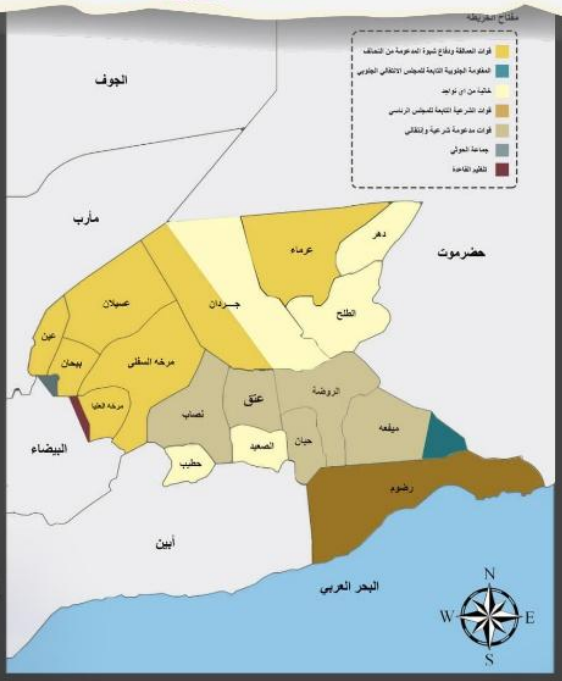

أبرز الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

لقد وثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات ارتكاب أطراف النزاع المسلح بشبوة المتمثلة بقوات الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا وقوات مدعومة من المجلس الانتقالي وجماعة أنصار الله الحوثيين والقوات المشتركة المدعومة من التحالف العربي خلال العام 2022 انتهاكات ومازالت ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاك للقانون الإنساني الدولي من قبل أطراف النزاع بشبوة خلال العام 2022.

قوات الحكومة الشرعية
المعترف بهـــا دوليا

وهي قوات عسكرية وامنية تابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا وتتبع وزارتي الدفاع والداخلية التابعة لحكومة معين عبدالملك رئيس الوزراء اليمني وتنتشر بمواقع مختلفة في محافظة شبوة بعض المديريات مثل مديرية ميفعة بمديرية بيحان عسيلان بشبوة كما تتواجد قوات الخاصة والنجدة بالعاصمة عتق حتى 10 أغسطس 2022 عندما انسحبت الى منطقة عارين بمديرية عرماء المحاذية لمنطقة الرويك بمأرب بعد مواجهات مسلحة بين قوات العمالقة المدعومة من التحالف وقوات اللواء21 والقوات الخـــاصة
كما تتواجد حاليا قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية التابعة للمجلس الرئاسي بالعاصمة عتق وبعض المديريات

المقاومة الجنوبية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي:

وهي قوات تتبع المجلس الانتقالي الجنوبي كانت تتواجد في مديرية الطلح وحاليا تم تدريبها في معسكر (الشبيكة) بمديرية عتق كما تتواجد على الخط الرابط بين بمديريات حبان و ميفعة والروضة

مسلحي جماعة أنصار الله الحوثيين

كانت جماعة أنصار اللّه الحوثيين تسيطر على ثلاث مديريات غرب شبوة منذ سبتمبر 2021 هي مديريات بيحان وعسيلان وعين وتتواجد فيها بقوات عسكرية حتى يناير 2022 وبعد مواجهات مسلحة مع قـــوات العمالقة المدعومة من التحالف انسحب الحوثيين الى الجبـــــــــال والمرتفعات في عقبة القنذع وناطع ومديريات نعمان بمحـــافظة البيضاء اليمنية.

قوات مدعومة من التحالف العربي

وهي قوات عسكرية تم تشكيلها ودعمها من التحالف العربي التي تقودها السعودية والإمارات وتتكون من قوات العمالقة التي وصلت إلى محافظة شبوة في ديسمبر 2021 ويناير 2022 قادمة من الساحل الغربي وتتكون من ألوية العمالقة وقوات دفاع شبوة (النخبة الشبوانية) استقرت هذه القوات بمطار عتق ومعسكر مره غرب العاصمة عتق وانتشرت بمديريات بيحان وعين وعسيلان وحتى حريب التابعة لمحافظة مأرب بعد هزيمة الحوثيين في معارك يناير بشبوة

مسلحي تنظيم القاعدة

كان لتنظيم القاعدة بشبوة تواجد في أجزاء جبلية من مناطق الحوطة في مديرية ميفعة قبل أن ينتقل مسلحي التنظيم في المناطق الجبلية بمديرية مرخة العليا بين محافظتي شبوة والبيضاء منذ2017 حيث تم انتقال مقاتلي القاعدة للمناطق الجبلية المحاذية للبيضاء في اطراف منطقة خورة ومرخه العلياء.

الضربات الجوية والطيران المسير

وثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات خلال العام 2022 ثلاث ضربات جوية لطيران التحالف والحوثيين أخطأت أهدافها لتصيب ضحايا مدنيين حسب تأكيدات شهود عيان وأقارب الضحايا مما يثير مخاوف من تكرر الاستهداف الخاطئ للطيران وسقوط مدنيين حيث شن الحوثيين غارة جوية بالطيران المسير على ميناء قناء بشبوة بتاريخ 9 نوفمبر 2022

أفاد ناشطون وأقارب ضحايا مدنيين تعرضوا لقصف طيران التحالف العربي أسفر عن سقوط 6 مدنيين بصاروخ على سيارة نوع باص هايس في 4 يناير 2022 كان ينقل ستة من عمال البناء والتشييد بمفرق الدهولي مديرية بيحان العلياء بمحافظة شبوة حيث قتل خمسة وأصيب شخص من العمال بالبناء والتشييد بعد عودتهم من مدينة العلياء بمديرية بيحان محافظة شبوة

وتابعت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات المعلومات عن تعرض أحد المنازل لقصف بالطيران بمنطقة صفحة ال مطهر بمديرية عسيلان محافظة شبوة وتحدث سكان محليون بمنطقة صفحة ال مطهر عن وقوع ضربة جوية للتحالف على منزل سالم المطهري في 5 يناير 2022 حيث أصابت الضربة الجوية جزء من منزله أدت إلى مقتل شخصين أحدهما الطفل جواد سالم المطهري 14 عام واصابة اربعة اخرين بجروح وفي 11 يناير 2022 تعرضت مدرسة 7 يوليو للتعليم الاساسي بمنطقة شقير مديرية عين شبوة الى قصف لطيران التحالف العربي حيث دمر المبنى كليا حسب مسؤول محلي بمكتب التربية بالمديرية ووثقت المؤسسة قصف لأحد خزانات المياه بمنطقة شقير بمديرية عين محافظة شبوة بتاريخ 18 يناير 2022 والتي كانت تغذي سكان المنطقة بالمياه كما تم توثيق قصف منزل معمر لحول ومسجد ناصر حوطان وقصف منزل عبدالله لحول بمديرية عين محافظة شبوة وبحسب مواقع إخبارية وناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي تحدثت عن مشاهدة طيران مسير للتحالف في سماء العاصمة عتق في 10 أغسطس 2022

وفي بيان صادرة عن بعثة الاتحاد الأوروبي باليمن (3) والسفارة الامريكية بتاريخ 10 نوفمبر 2022 يندد بهجمات جماعة انصار الله الحوثيين بقصف ميناء قناء بمديرية رضوم بشبوة بطيران مسير في 9 نوفمبر 2022 مما أدى لإصابة ثلاثة من عمال من الجنسية الهندية من طاقم سفينة كانت تستعد تفريغ كميات من المحروقات للسوق المحلي وتكرر القصف للطائرات المسيرة التابعة للحوثيين على سفن تجارية في ميناء الضبة بالمكلا وتم تأكيد هذه الضربات الجوية في احاطة المبعوث الاممي الخاص لليمن في 22 تشرين نوفمبر 2022 والتي تهدف الى حرمان الحكومة المعترف بها دوليا من مصادر إيراداتها من النفط حسب إحاطة المبعوث.

إن تكرار القصف على السفن التجارية والموانئ في شبوة وحضرموت يعد انتهاك للقانون الإنساني الدولي ويجب محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات.

إن استخدام قوات التحالف العربي وجماعة الحوثيين للطيران المسير يعرض حياة المدنيين للخطر يؤكد الحاجة إلى تفعيل آليات المساءلة الدولية وتشكيل محكمة جنائية لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وفقا للقانون الإنساني الدولي وضمان عدم الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية وجبر الضرر.

القصف الصاروخي والمقذوفات والرصاص الحي

وثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات استخدام أطراف النزاع الهجمات الصاروخية وقذائف الهاون والرصاص الحي أثناء المواجهات بمحافظة شبوة خلال العام 2022 حيث تم توثيق سقوط 25 من المدنيين بينهم 4 أطفال وبحسب شهود عيان ومقابلات مع أقارب الضحايا تم توثيق قصف منزل ناصر القحيح الحارثي في مديرية عسيلان بشبوة في 5 يناير 2022 بمنطقة عسيلان محافظة شبوة من قبل أنصار الله الحوثيين بصاروخ ومقتل 7 أشخاص بينهم الطفل جهاد ناصر 7 سنوات وإصابة الطفلة حماس القحيح 8 سنوات وتدمير للمنزل بمديرية عسيلان في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان واستخدام القذائف والصواريخ في الأحياء المأهولة بالسكان كما تم توثيق واقعة مقتل الطفل فارس المعروفي 6 سنوات في مطلع يناير 2022 عندما أصيب بطلقة نارية أثناء المواجهات بين قوات العمالقة المدعومة من التحالف ومسلحي جماعة الحوثي بمنطقة ديمة المعاريف بمديرية عسيلان شبوة.

كما أطلق أنصار الله الحوثيين هجمات عشوائية على مناطق في وادي خير بمديرية بيحان بشبوة ففي 8 يناير أطلق مقذوف على منزل الناشط المجتمعي والمتطوع مع الهلال الأحمر اليمني محمد عزيز المذب 35 عام بمنطقة مليب ببيحان أدت إلى وفاته.

ووثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات مقتل وضحى المقرحي طفلة 8 سنوات بمنطقة نجد مرقد بمديرية عين محافظة شبوة وبحسب أقارب الطفلة فقد تعرضت الطفلة في 9 يناير 2022 لرصاصة إصابتها جوار منزلها أثناء الاشتباكات بين قوات العمالقة وانصار الله الحوثيين أدت لوفاتها.

وتتحمل جماعة انصار الله الحوثيين المسؤولية عن هجمات صاروخية استهدفت احد محطات المحروقات بمنطقة أره بمديرية عسيلان بشبوة في 3 يناير 2022 أدت إلى مقتل ثلاثة مدنيين كما وثقت مؤسسة ضمير استهداف انصار الله الحوثيين لمحطة ابوسر العقيلي بقذائف صاروخية أدت إلى تضرر المحطة ومقتل اربعة مواطنين في 19 يناير 2022 في انتهاك للقانون الإنساني الدولي وحقوق الانسان.

لقد شهدت عاصمة محافظة شبوة مواجهات عنيفة داخل الأحياء المدنية في أغسطس 2022 أثناء المواجهات المسلحة بين أطراف النزاع في انتهاك لقواعد القانون الإنساني الدولي وحقوق الانسان, حيث وثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات استخدام أطراف النزاع للاسلحة الثقيلة بالأحياء السكنية بما فيها الدبابات والمدفعية وقذائف الهاون والطيران المسير التابع للتحالف العربي.

يتبع ...القصف الصاروخي والمقذوفات والرصاص الحي

في 8 أغسطس 2022 مع انقطاع التيار الكهربائي وتوقف الطرق والممرات الآمنة للمشافي والمراكز الصحية لقد تأثر المدنيين من المرضى من الأطفال وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة بسبب استمرار القصف المتبادل في العاصمة عتق بين أطراف النزاع

وثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات واقعة استهداف منزل المواطن صدام احمد البحري 31 عاما ويسكن في حي وادي عتق محافظة شبوة صباح الأربعاء 10 أغسطس 2022 حيث تعرض منزله الذي كانت تتجمع داخل أحد غرف المنزل عائلته في حي وادي عتق بشبوة حيث سقط مقذوف على منزله أدى إلى مقتل زوجته الحامل بالشهر التاسع عبير محمد عوض 20 عاما وفاة طفلته ياسمين صدام ثلاث سنوات واصابة الطفلتين ريناد وريتاج بشظايا متفرقة وأصيب الطفل عدي صدام 11عام بشظايا بالرجل اليسرى

إن سقوط ضحايا من الأطفال يعد من الانتهاكات الجسيمة الذي تتحمله أطراف النزاع المحليين قوات الحكومة المعترف بها دوليا والقوات المشتركة المدعومة من التحالف وقوات المجلس الانتقالي و الداعمين الدوليين التحالف العربي وإيران وضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب ان سقوط ضحايا من النساء والاطفال ابرياء كانوا أمنين داخل منزلهم يؤكد على ضرورة تفعيل آليات محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات ضد الانسانية حيث تدعو مؤسسة ضمير انشأ آليات للمساءلة الدولية بما فيها محكمة دولية لمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات أن الحقوق لا تسقط بالتقادم ومن المهم أن يكون جبر الضرر والعدالة الانتقالية وتعويض الضحايا

إن تكرار سقوط مدنيين في مكان واحد يؤكد عدم اتخاذ الاحتياطات والتدابير من أطراف النزاع لتجنيب المدنيين وحمايتهم من القتل حيث وثق مقتل مدنيين اثنين واصابة اخر برصاص قناص أمام المركز الثقافي والمسبح بمدينة عتق أثناء محاولة مرورهم من شارع الحديقة أمام المركز الثقافي لشراء اغراض ومواد غذائية لعائلاتهم بتاريخ 8 أغسطس 2022

ووثقت المؤسسة مقتل مدني داخل مستشفى الهيئة اثناء مرافقته مع احد اقاربه المرضى وتم توثيق اصابة مواطن بمنزله امام مستشفى الهيئة بمدينة عتق بطلقة نارية وهو بمنزله

إن سقوط ضحايا من الأطفال والنساء والمدنيين دون محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات, ضمان عدم الإفلات من العقاب حيث يتوجب ان تتحرك الضمائر الحية بالعالم والمجتمع الدولي لإنصاف الضحايا للضغط لتطبيق مبدأ المساءلة والعقاب والعدالة الانتقالية لمحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

الهجمات الجوية

قام طيران مسير تابع لجماعة أنصار الله الحوثيين بقصف احد السفن التي كانت تقوم بافراغ محروقات في ميناء قناء بمديرية رضوم محافظة شبوة تستخدم للسوق المحلي بشبوة كما تم توثيق إطلاق صواريخ من جماعة أنصار الله (الحوثيين) على منازل ومحطات لتعبئة الوقود بمديرية عسيلان بشبوة وسقوط مدنيين بينهم أطفال في يناير 2022.
ونشر ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي وسائل اعلامية وشهود عيان مشاهدتهم تحليق طيران مسير في سماء مدينة عتق تابع للتحالف العربي الذي تقوده السعودية والامارات في9اغسطس2022اثناء المواجهات على الارض بين قوات اللواء21 والقوات الخاصة التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا وبين قوات العمالقة المدعومة من التحالف كما تم توثيق قصف طيران التحالف استهدف مدرسة7يوليو بمديرية عين بمحافظة شبوة وقصف لمنزل في منطقة الصفحة بعسيلان وقصف باص هايس ينقل عمال بناء بمفرق الدهولي مديرية بيحان بشبوة
ان تكرار سقوط مدنيين في هذه الضربات الجوية الخاطئة بمافيهم اطفال يدعوا الى العمل من المجتمع الدولي لانشأ أليات دولية للتحقيق والمسألة لمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات وضمان عدم الافلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الانسان

الألغام الأرضية والمقذوفات مخلفات الحرب

تمثل الألغام الأرضية والمتفجرات من التهديدات المباشرة على حياة المدنيين والأطفال على وجه التحديد وستبقى الألغام خطرا يهدد حياة المدنيين في مرحلة ما بعد الحرب وهذا يتطلب تدخل مباشر من المجتمع الدولي لمناقشة خرائط الالغام باماكن النزاع بشبوة وهذه الاسلحة التي تترك بعد النزاع المسلح مثل القنابل وبقايا الصواريخ والمدفعية والتي تسببت في وقوع ضحايا في صفوف المدنيين معظمهم من الأطفال وفي تقرير الخبراء البارزين في 2021 أفاد أن قوات الحوثي استخدمت الألغام الأرضية المضادة للأفراد وهذا قد يرقى إلى جرائم حرب حيث لاتزال الألغام الأرضية وبقايا مخلفات الحرب تقتل وتحرق وتبتر الأطراف كما تتسبب بعاهات وإعاقات دائمة بما في ذلك الاعاقة السمعية أو البصرية وتعيق الوصول للمياه والمراعي ومنع إيصال المساعدات الإنسانية ومن الممكن ان يتغير حياة الأطفال ومستقبلهم في لحظة إنفجار لغم ومقذوف.

وحسب تصريح قائد فريق مشروع مسام المهندس حسين العقيلي (6) نشره موقع حياة بلا العام في 29 نوفمبر انه تم اتلاف 622 لغم وقذيفة غير منفجرة في محافظة شبوة

في 11 فبراير 2022 فقد الطفل احد عينيه عنما انفجر فيه مقذوف من مخلفات الحرب بمنطقة سعده مديرية عسيلان محافظة شبوة كما تم توثيق ثلاثة أفراد مدنيين ضحايا الألغام بمنطقة بيحان وعين عسيلان بمحافظة شبوة ضحايا انفجار ألغام ومقذوفات من مخلفات الحرب وتم توثيق انفجار لغم أرضي بمنطقة جعدر مديرية عين شبوة أدت إلى وفاة مواطن في 19 يناير 2022 وفي 18 يناير تم توثيق انفجار لغم زرعه جماعة أنصار الله الحوثيين بمنطقة منوي مديرية عين بشبوة ادى الى الى وفاة مدني واصابة اخر وفي 9 يناير تم توثيق انفجار لغم زرعه الحوثيين ادى الى مقتل شخص ووثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات اصابة طفل 13 عام في 1 أكتوبر 2022 نازح يعمل ببيع القات بانفجار عبوة ناسفة جوار سوق القات بمدينة عتق ادت لاصابة الطفل اصابه بليغه

إن الآثار المدمرة الالغام والمقذوفات ومايتنتج عنها من أثار تهدد حياة المدنيين وخاصة حياة الأطفال ومستقبل المدنيين تستوجب التشديد من المجتمع الدولي لمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات والاسراع في محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات

قصف الأعيان المدنية والمنع من الوصول

وقد وثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات هجمتين على الأقل استهدفتا مستشفى حكومي تديره مؤسسة خليفة للاعمال الانسانية بشبوة وبحسب ممرضين بمستشفى الهيئة بشبوة فقد تعرض المستشفى لإطلاق نار ادت احداهما الى مقتل مواطن داخل المستشفى في 8 أغسطس 2022 أثناء مرافقته مع أحد أقاربه . وتعرضت مولدات الكهرباء في المستشفى لاطلاق نار ادى إلى توقف الكهرباء وتوقف جهاز الاكسجين حيث توفي مريضين بعد توقف الاكسجين.
كماوثق راصدي مؤسسة ضمير للحقوق والحريات في أغسطس 2022 وفاة طفلة اشواق هائل اليوسفي 3 سنوات تعاني من ثقب بالقلب بسبب انقطاع التيار الكهربائي لم يستطع والدها اسعافها للمستشفى لعدم القدرة على الوصول للمستشفيات وعدم وجود ممرات آمنة للمدنيين لتموت بين يديه بحي سوق الوحدة بشبوة في 8 أغسطس 2022 ووثقت المؤسسة مقتل سائق باص للنقل الجماعي وإصابة مساعدة في الخط الدولي بالقرب من منطقة عياذ بمديرية جردان محافظة شبوة بعد تعرض الباص التابع لشركة جميل للنقل الدولي والذي كان ينقل عدد من الركاب لاطلاق نار اثناء الاشتباكات بين أطراف النزاع التابعين للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا
يتحمل أطراف النزاع والتحالف المسؤولية عن أربع هجمات تم توثيقها على أعيان مدنية (دور عبادة) حيث تم توثيق سقوط مقذوف على مسجد الشيخ عبد الكبير بمدينة عتق في 8 أغسطس 2022 وفي يناير تعرض مسجد عبدالله بن مسعود بمديرية عسيلان مقذوف أطلق من قبل جماعة الحوثي كما تعرض مسجد ناصر حوطان ومستشفى عين ومدرسة 7 يوليو للتعليم الاساسي بمديرية عين لقصف جوي من طيران التحالف في فبراير 2022
أن الأعيان المدنية محمية بموجب القانون الدولي الإنساني وتجنيب المؤسسات المدنية ودور العبادة والمستشفيات حتى تقوم بدورها في خدمة المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني.

الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري

وثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات استمرار جميع أطراف النزاع في احتجاز مدنيين واخفائهم قسريا حسب تأكيدات أقارب معتقلين. فقد وثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات اعتقال وإخفاء 6 من المدنيين بمديرية عسيلان بمحافظة شبوة من قبل القوات المشتركة المدعومة من التحالف العربي في 13 فبراير 2022 تم احتجاز مدنيين من منازلهم ومزارعهم في مديرية عسيلان محافظة شبوة حسب تأكيدات أقاربهم وتم نقلهم الى جهة غير معروفة حيث أفرج عن ثلاثة منهم بعد شهرين من الاعتقال بينما لا يزال ثلاثة من المعتقلين رهن الاحتجاز

وتحدثت عائلة احد المعتقلين من مديرية بيحان العلياء 42عام لمؤسسة ضمير للحقوق والحريات عن تعرضه للاعتقال بالقرب من مسجد دربس بمدينة بيحان العلياء من قبل قوات العمالقة في مارس 2022 حسب افادات أقاربه وكان الوحيد المعيل للاسرة حيث عانت الاسرة من صعوبة المعيشة أثناء فترة الاعتقال حيث تم الإفراج عنه بعد ستة أشهر من أحد السجون للعمالقة.

ووثقت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات اعتقال قوات للعمالقة في 16 يوليو 2022 5 إعلاميين بينهم مدير عام بالسلطة المحلية وأمين عام المجلس المحلي عتق ومعهم اربعة مصورين ورسام تشكيلي حيث تم احتجازهم أثناء تصوير فيلم وثائقي بالقرب من منطقة الشبيكة مديرية عتق بمحافظة شبوة قبل أن يطلق سراحهم بعد أربعة أيام من الاحتجاز

وفي انتهاك لحقوق الإنسان والقانون اليمني وثقت مؤسسة ضمير اعتقال شخصين مدنيين من قبل القوات المشتركة وقوات العمالقة ودفاع شبوة في سبتمبر 2022 حيث تم احتجازهم في أحد السجون خارج المحافظة التابعة للتحالف العربي قبل أن يفرج عنهم بعد شهرين من الاعتقال .كما تم إبلاغ مؤسسة ضمير عن اعتقال الناشط هادي جمعان وابو امير المصعبي وهما عاملين بمجال تبادل الجثث بمنظمة يمنية محلية في 30 يناير 2022 حيث تم احتجازهم من قبل قوات العمالقة بمديرية عسيلان وتم احتجازهم في منزل بمنطقة النقوب عسيلان قبل أن يفرج عنهم كما تم توثيق احتجاز عوض صالح لقور وعبدالقادر لقور من قبل قوات الأمن العام التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دوليا

العنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق النساء

لا تزال جميع أطراف النزاع تواصل ترسيخ القواعد الجندرية الذكورية وتهميش النساء والفتيات وما زالت النساء والفتيات معرضين لمخاطر جسيمة وجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتفاقم التمييز والعنف منذ اندلاع النزاع. التي تعتبر انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يجب أن تتوفر الضمانات الدستورية للمساواة بين الجنسين وتدابير الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي الزواج المبكر أحد أهم المشكلات التي تعاني منها الفتيات ولم يحدد قانون الأحوال الشخصية الحد الأدنى لسن الزواج إنما تسري الأعراف الدينية التي تحدد السن الادنى للزواج كما أكد الدستور الحق للمرأة في الميراث كما نصت المادة 23 من الدستور على حق الإرث مكفول وفقا للشريعة الاسلامية

السجون غير الرسمية

تعاقبت أطراف النزاع بشبوة في استخدام السجون غير الرسمية والتي لا يتم مراقبتها او الاشراف عليها من القضاء أن حجز مدنيين في سجون غير رسمية لاتتبع وزارة الداخلية ومصلحة السجون ولا تخضع لأي إجراءات قانونية رسمية بإشراف النيابة العامة ولا تخضع لتعليمات النائب العام وسلطات القضاء حيث أجرت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات مقابلات مع سجناء تم الافراج عنهم من سجن معسكر الشهداء التي كان يتبع للقوات الخاصة السابقة التابعة للأمن العام لحكومة الشرعية حسب المعلومات وتداول نشطاء وجود سجن بمطار عتق التابع لقوات دفاع شبوة وسجن معسكر مره التابع لقوات العمالقة المدعوم من التحالف العربي وسجن معسكر حنيشان في العاصمة عتق وسجون اخرى في مديريات بيحان وعين وعسيلان

إن استخدام الأطراف المتورطة بالنزاع مراكز احتجاز وسجون غير رسمية يعد انتهاك للحقوق والحريات وفي الحصول على محاكمات عادلة باشراف النيابة العامة والقضاء وفقا للقوانين والانظمة حسب القانون

تجنيد وعمالة الاطفال

لقد استغل أطراف النزاع الظروف المعيشية والفقر لكثير من الاطفال اقل من18عام بشبوة للعمل على الحاقهم بالتجنيد حيث انخرط كثير من الأطفال في التجنيد بسبب الوضع المعيشي التي تعاني منها الأسر وتوقف الوظائف وارتفاع الأسعار وفي أحدث تقرير لليونيسف (7) أشارت المديرة التنفيذية كاثرين راسل عقب زيارتها لليمن الى تجنيد 3995 طفلا في اليمن . لقد فتحت المعسكرات أبوابها وكان هناك استقطاب سياسي وتعبئة حزبية ومناطقية للتجنيد خلال فترات النزاع كما أن كثير من الأطفال تركوا مدارسهم بسبب التجنيد ان الاثار السلبية على الاطفال خطورة تعرضهم للموت أو القتل والاصابة والتحرش الجنسي داخل المعسكرات خاصة وهم يختلطون بمجندين بالغين كما أن الآثار النفسية من سماع أصوات المدافع والقذائف تؤثر سلبا على حياة ومستقبل الأطفال, وفي استبيان لمؤسسة ضمير تم إعداده للعام الماضي على أسباب تسرب الأطفال من المدارس كان التجنيد والفقر أهم أسباب جعلت الأطفال ينخرطون بالتجنيد ويتركون المدارس.

اننا بمؤسسة ضمير ندعو أطراف النزاع والحكومة المعترف بها دوليا وجماعة الحوثي التحالف العربي وقف التجنيد للأطفال والعمل على إعادة إدماجهم بمؤسسات التعليم والمدارس لحمايتهم من أي أضرار قد تلحق بالأطفال .

مهاجرين وطالبي اللجوء

كما شكلت الهجرة الغير مشروعة للأفارقة من الاورومو والتجراي وامهرا أحد التحديات للسلطة المحلية والمجتمع المحلي بشبوة حيث يتخذ المهاجرين من القرن الأفريقي سواحل شبوة للتهريب عبر مناطق بير علي مرورا بالعاصمة عتق ويتخذ المهاجرين الافارقة شبوة كنقطة عبور الى وجهتهم الحقيقية الحدود السعودية , ان الاعداد الكبيرة للمهاجرين الأفارقة شكلت تحدي للسكان المحليين بشبوة والتي يعاني معظم السكان من الفقر وغلاء المعيشة كما أن انتشار معدلات الجريمة والمخدرات في وسط المهاجرين الافارقة زاد من حالات التذمر للسكان من ازدياد أعداد المهاجرين.

النازحين

شهدت محافظة شبوة موجة نزوح كبيرة في مناطق النزاعات في مديريات عسيلان وبيحان وعين أثناء الاشتباكات والمواجهات المسلحة بين أطراف النزاع في يناير من العام 2022 وتركز النزوح بمناطق مديرية عسيلان وبيحان القريبة من خطوط المواجهات حسب تقارير الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين بشبوة (7)خلال الفترة من 2 يناير وحتى 25 مايو 2022 فقد بلغ حجم النزوح أكثر من 1500 نازح من مناطق عسيلان وسعده والنقب وادي بلحارث والملحاء والمزاريب وسودانية حيث تم النزوح إلى أحد المخيمات بمديرية بيحان العلياء مخيم ضباء والشرطة والذي كان يفتقر المواد الإيوائية.

التضييق على حرية التعبير

لقد تابعت مؤسسة ضمير للحقوق والحريات منع قوات الأمن الخاص والنجدة في العام 2021 لفعاليات كان المجلس الانتقالي الجنوبي يعتزم إقامتها في العاصمة عتق حيث تم منع واعتقال عدد من المشاركين في هذه الفعالية في انتهاك لحرية التعبير وفي 6 أكتوبر 2022 منعت اطقم تابعة المجلس الانتقالي الجنوبي فعاليات الاحتفال بثورة 14 أكتوبر كان تيار نهضة اليمن يعتزم اقامته بالمركز الثقافي حيث أفاد منسق هذه الفعالية ان اطقم للمقاومة الجنوبية التابعة للمجلس الانتقالي تمركزت في ساحة المركز الثقافي بعتق ومنعت هذه الفعاليات.

أن التضييق على حرية الرأي والتعبير يعد من انتهاكات حقوق الإنسان حيث أكد على حرية التعبير في القانون والدستور اليمني.

الإطار القانوني

القانون الدولي لحقوق الإنسان والإنساني لحقوق الإنسان

يخضع الوضع الحالي في اليمن لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ،والقانون الإنساني الدولي ،والقانون الجنائي الدولي. هذا بالإضافة إلى انضمام اليمن بالتوقيع لمجموعة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(ICCPR) ،واتفاقية مناهضة التعذيب(CAT) ،واتفاقية حقوق الطفل(CRC)والتي تظل ملزمة حتى خلال فترات النزاع المسلح. وقد صادق أيضا على بروتوكولات اختيارية ذات صلة بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. إن اليمن ، بوصفة طرفا في هذه المعاهدات ملزم با حترام وحماية ونشر وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص على اراضيه والخاضعين الى سلطاته القضائية.

الحكومة اليمنية ملزمة بما تقره هذه القوانين الدولية والمعاهدات الدولية في جميع أوجه بسط السيطرة الفعلية على البلاد ، وبالمثل سلطات الأمر الواقع التي تسيطر حاليًا على أجزاء كبيرة من أراضي اليمن وسكانها ،وتمارس وظائف شبيهة بوظائف الحكومة ، مثل جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات. هذه السلطات ملزمة با حترام وتنفيذ كافة الضمانات الواردة في المعاهدات والقوانين الدولية. كما يقع على عاتق أعضاء التحالف الإماراتي السعودي التزامات دولية با حترام وحماية واعمال حقوق الإنسان في نطاق ولايتها القضائية وأماكن نفوذهم الفعلي ، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز أو القواعد العسكرية الخاضعة لسلطتهم.

يعد الإعتقال التعسفي والإخفاء القسري من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقوانين بل ويعتبر وفقا للقانون الدولي جريمة ضد الانسانية ووفقا للقانون اليمني جريمة اختطاف كاملة الاركان. بموجب اتفاقية جنيف 1949 والتي توفر الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي ويحظر القانون الإنساني توجيه الهجمات المباشرة ضد المدنيين والأعيان المدنية حظرا تاما والهجمات العشوائية واستخدام المدنيين كدروع بشرية ، وتزداد اهمية احترام هذه القواعد عند نشوب النزاع المسلح في الأماكن والتجمعات السكانية حيث تختلط الأهداف العسكرية والمدنية ويكون المدنيين معرضين للخطر. أن الاعتقال التعسفي وحجز الحريات يعتبر انتهاك لحقوق الإنسان بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في ديسمبر 2010 حيث تنص المادة الأولى : لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري. وفي مادة 5 تشكل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الانسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي.

وفر القانون الدولي الإنساني الحماية للأعيان المدنية حيث يشكل الاعتداء على الأعيان المدنية اعتداء على السكان المدنيين لأن المتواجدين والعاملين بهذه الأعيان هم المدنيون وقد نصت المادة 25 من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907 على (حظر مهاجمة أو قصف المدن والقرى والمساكن والمباني غير المحمية.

وتحظر اتفاقية حظر الالغام المضادة للافراد استعمال وتخزين وإنتاج وتطوير ونقل الالغام المضادة للافراد لأنها لا تميز بين المدنيين والعسكريين كما أن أثرها يستمر حتى بعد انقضاء زمن طويل على انتهاء النزاع وتقتل وتشوه الأعداد الكبيرة من الناس وأغلبهم المدنيين.

لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون ، كما لا يجوز مراقبة أي شخص أو التحري عنه إلا وفقا للقانون. ينص الدستور اليمني على أن الدولة تكفل للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ويحظر الدستور الاعتقالات والتفتيش والاحتجاز إلا بأمر قضائي أو أمر من النيابة.

التوصيات والاقتراحات

لابد ان يدرك أطراف النزاع التمييز بين أساليب القتال المتبعة في المناطق المأهولة بالسكان ساحات المعارك المفتوحة ويجب أن يدركوا أن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة في المدن والمناطق ذات التجمعات السكانية تعرض المدنيين لخطر وقوع ضرر عشوائي عليهم ،وغالبا ما تحصد هذه النزاعات المسلحة في المدن أرواح أعداد من الضحايا المدنيين ناهيك عن أعداد من الجرحى والمصابين من النساء والأطفال والنازحين كما أن الصدمات النفسية والإعاقات تدوم طوال العمر مع تضرر البنية التحتية والخدمات الأساسية للمدنيين كالصحة والتعليم والكهرباء والحرمان من المياه النظيفة والوصول إلى المرافق الصحية.

إن هذه الانتهاكات التي طالت المدنيين بشبوة خلال العام 2022 والتي سقط فيها ضحايا من النساء والأطفال تؤكد على ضرورة تحرك محلي ودولي لجمع وحفظ الأدلة لضمان المساءلة والعقاب وضمان عدم الإفلات من العقاب وفقا للآليات الدولية وضمان العدالة الانتقالية وجبر الضرر مع التأكيد لجميع أطراف النزاع المسلح في اليمن على تجنيب المدن والمدنيين والأخذ بمبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية كما يجب أن تتخذ كل الاحتياطات لحماية المدنيين من العنف والنزاع وإخراج جميع المعسكرات من العاصمة عتق لضمان حياة آمنة ومستقرة للمدنيين .

لقد مثلت الهدنة متنفسا للمدنيين وكانت فرصة يجب اقتناصها من أطراف النزاع للتحول من الحرب الى السلام وتعمل على انهاء معاناة اليمنيين وفتح الطرقات وتحسين الحياة المعيشية للمواطن ولاتزال الفرصة سانحة لاطراف النزاع للتوصل إلى اتفاق ينهي معاناة اليمنيين.

توصي مؤسسة ضمير لحقوق الإنسان الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى:

- دعم الجهود المتعلقة بتحقيق المساءلة ووقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها كافة أطراف النزاع.
- ضمان محاسبة جميع المسئولين عن انتهاكات القانون الدولي والجرائم المرتكبة في سياق الحرب المستمرة في اليمن ، بما في ذلك دعوة الأطراف المتحاربة في اليمن بما في ذلك التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات ،والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا ،وجماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة إلى:

دعوة جميع الأطراف لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء البلاد ،وفقًا للقوانين الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ،لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ،والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،واتفاقية حقوق الطفل.

التدخل العاجل لضمان الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفيًا والمختفين قسرًا لدى أطراف النزاع بطريقة تضمن كرامتهم وسلامتهم وأمنهم.

دعوة جميع الأطراف لضمان منح المحتجزين الحق في محاكمة عادلة ،وإمدادهم بوسائل التواصل مع العالم الخارجي والحصول على استشارة قانونية.

وتزويد أماكن الاحتجاز بالمرافق الصحية المناسبة ،وضمان وصول المحتجزين للمرافق الصحية والحصول على الرعاية الصحية اللازمة.

مواصلة الرصد الدقيق لحالات الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري في اليمن والانتهاكات المرتكبة ،وتقديم التوصيات لجميع أطراف النزاع بشأن واجباتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي لضمان حماية المدنيين. والضغط على أطراف النزاع في اليمن للإفراج عن جميع المعتقلين والمحتجزين والكشف عن مصائر المختفين قسرًا.

ضمان وصول مراقبي ظروف ومرافق الاحتجاز المعترف بهم إلى جميع أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية ،والوقوف على أوضاعها.

ضمان الحق في محاكمة عادلة للمحتجزين ،وإمدادهم بوسائل التواصل مع العالم الخارجي والحصول على استشارة قانونية.

- نحث مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان باليمن على رفع قدرات العاملين بمنظمات حقوق الإنسان من خلال تدريب وتأهيل العاملين بمنظمات حقوق الإنسان وتوفير الدعم المادي للمساهمة في عمليات رصد وتوثيق الانتهاكات لحقوق الانسان
- ضمان التعاون والتواصل الفعال والمنتظم مع المجتمع المدني اليمني ،والعمل على توصيل مطالبهم وتطلعاتهم فيما يتعلّق بوضع السياسات في اليمن.

ضمان التمويل المستدام لمنظمات حقوق الإنسان اليمنية؛ لتمكينها من مواصلة عملها الضروري ،بما في ذلك رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

توصي مؤسسة ضمير لحقوق الإنسان الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ،الى:

- لدعم الجهود المبذولة لتحقيق وضمان المساءلة من خلال دعم تشكيل هيئة تحقيق جنائية دولية لجمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها وإعداد ملفات القضايا وتحديد ضحايا الانتهاكات والجرائم الجسيمة في اليمن.
- كما نوصي بالتنسيق مع جهود المبعوث الأممي لوقف الحرب وتثبيت هدنة دائمة العمل على فتح الطرق بين المحافظات ودعم الاقتصاد الوطني لرفع المستوى المعيشي ودعم الاستجابة الانسانية باليمن ورفع قدرات اليمنيين في حل النزاعات المجتمعية والمصالحة وبناء السلام.

معلومات عن مؤسسة ضمير للحقوق والحريات

مؤسسة يمنية غير حكومية وغير ربحية تأسست بمحافظة شبوة في فبراير 2018 وفقا للتصريح الممنوح من الشؤون الاجتماعية والعمل رؤية المؤسسة (مجتمع يتمتع فيه جميع الناس بجميع الحقوق والحريات حسب القوانين المحلية والدولية ، والالتزام بممارسة فعلية لثقافة حقوق الانسان) ورسالة المؤسسة العمل على منع انتهاكات حقوق الإنسان واحترام حقوق الإنسان وتعمل المؤسسة في محافظة شبوة لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان و الحشد والمناصرة للقضايا الانسانية والحقوقية والعمل على المسألة لضمان عدم الإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان باليمن وتدريب وتأهيل رفع قدرات المنظمات والعاملين بحقوق الإنسان من أهداف مؤسسة ضمير نشر ثقافة حقوق الإنسان بالوسائل المختلفة والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة ورفع حالة الوعي الحقوقي وتعزيز مبادئ السلام وحقوق الانسان.

الهوامش

-1بيان للمنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة في 15 أغسطس 2022
-2 تقرير لمركز صنعاء شبوة تقدم رغم الاضطرابات في محافظة الهويات المتنازعة
-3 بيان صحفي للاتحاد الأوروبي حول هجوم طيران مسير على ميناء قناء بشبوة في 9 نوفمبر 2022
-5 مقابلات مع أقارب ضحايا ونزول ميداني وتحقيقات صحفية
-5 تصريح قائد فريق مشروع مسام 26 نوفمبر 2022
-6 تقرير الوحدة التنفيذية لادارة مخيمات النازحين شبوة
-7 تصريح كاترين راسل المديرة التنفيذية لليونيسف بعد زيارتها لليمن 12 ديسمبر 2022